



المال المغصوب في ظل سقوط الحكومة المركزية الصومالية:
دراسة فقهية ميدانية

إعداد

إسمهان علي فارح

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في معارف الوحي والتراث

قسم الفقه وأصول الفقه

كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

فبراير ٢٠١٩م

ملخص البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على موضوع المال المغصوب في ظل سقوط الحكومة المركزية الصومالية: دراسة فقهية ميدانية، لأهميته؛ ولأنه يعالج موضوعاً عملياً في حياة الناس في المجتمع الصومالي، وبيان الأسباب التي أدت إلى تفشي ظاهرة الغصب، وكذلك الآثار التي ترتب عليها، ثم اقتراح مجموعة من الحلول التي يمكن أن تساهم في منع النزاعات الحاصلة بسبب التعدي على حقوق الآخرين. وقد اعتمد البحث على منهجية تجمع بين الاستقراء والتحليل في المستوى الأول، فتبعت آراء الفقهاء والعلماء المسلمين القدماء والمعاصرين في بيان أحكام الغصب وآثاره. كما اعتمدت الباحثة في مستوى آخر، المنهجين التاريخي والوصفي لوضع "مشكلة سقوط الحكومة المركزية الصومالية في سياقها المناسب، وعرض أسباب سقوطها"، إلى جانب ذلك عرض أسباب تفشي ظاهرة الغصب وآثاره في المجتمع الصومالي، موظفةً في هذا الجانب معطيات ما أجرته من توزيع الاستبيان في العاصمة مقديشو. وخلصت الدراسة إلى جملة من النتائج من أهمها: أن الشريعة الإسلامية حاربت الغصب وجعلته جريمة يأثم مرتكبها، ويعاقب عليها في الدنيا قبل الآخرة، و أنه يجب على الغاصب رد المغصوب إن كان قائماً ومؤنة الرد عليه، وإذا هلك المغصوب فإن الغاصب يضمن بالمثل إن كان مثلياً وإن لم يكن مثلياً فبالقيمة. كما أنه يرجع انتشار ظاهرة غصب الأموال العامة والخاصة والاعتداء عليهما في الصومال إلى مجموعة من الأسباب منها: الحروب الأهلية، ضعف القيم الإيمانية، ضعف روح الأخوة، عدم وجود القدوة الحسنة، شيوع الفساد في المجتمع، تنحية الشريعة الإسلامية عن التطبيق، والاكتفاء بالقوانين الوضعية التي لا تناسب المجتمع الصومالي. وقد قدم البحث بعض الاقتراحات تضمنت حلولاً سياسية واجتماعية ودينية لإعادة المال المغصوب. كما ختمت بمجموعة من التوصيات.

ABSTRACT

The research aims at shedding light on the worrying rise of extortion after the fall of the Somali Central Government. The research also proposes a set of solutions which may contribute to solving the occurring conflicts which have contributed to this criminal behaviour. The researcher depended on a methodology combining between the induction and analysis approaches. Opinions of classical and contemporary Islamic jurists to present provisions of extortion of money and its effects. She also depended on the historical and descriptive approaches to highlight the situation of the problem of the collapse of the Somali Central Government, and to indicate the reasons for its collapse as well as the reasons for the spread of money extortion phenomenon and its effects in the Somali society through using the findings of its questionnaire conducted in the capital Mogadishu. The study ended up with a set of results, mainly that the Islamic sharia fights and criminalizes extortion subjecting the perpetrator to penalty in the world before the Hereafter and that persons who committed money extortion have to return the illicit gains. It also indicates a number of reasons behind the spread of extortion of public and private funds in Somalia such as civil wars, lack of values of faith, brotherhood spirit, good example, spread of corruption in the society, disregard to the application of the Islamic sharia and solely depending on man-made laws which do not suit the Somali society. The researcher presented some suggestions containing political, social and religious solutions to bring about a more respectable modern Somali society.

APPROVAL PAGE

The thesis of Ismahan Ali Farah has been approved by the following:

Arif Ali Arif
Supervisor

Sayed Sikandar Shah
Internal Examiner

MihamedFairuuz Bin Abdul Khir
External Examiner

Abdullah Alwi Bin Hajji Hassan
External Examiner

Mohamed Elwathig Saeed Mirghani
Chairperson

DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Ismahan Ali Farah

Signature:

Date:

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٩ م محفوظة ل: إسمهان علي فارح

المال المغصوب في ظلّ سقوط الحكومة المركزيّة الصوماليّة: دراسة فقهية ميدانيّة

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آلية كانت أو إلكترونية أو غيرها) بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

- ١- يمكن للآخرين اقتباس أية مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس وتوثيق النص بصورة مناسبة.
- ٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية) لأغراض مؤسسية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.
- ٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.
- ٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه مع إعلامها عند تغيير العنوان.
- ٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه، ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالين به.

أكد هذا الإقرار: إسمهان علي فارح

التاريخ:

التوقيع:

إلى زوجي عبد العزيز أحمد حسين الذي تحمل الصعاب من أجلي طوال فترة
دراستي فله كلّ شكري وامتناني ومحبي
إلى مقام والدتي عنوان الحنان أطال الله في عمرها على طاعته
إلى روح والدي الطاهرة رحمه الله رحمة واسعة
إلى ابن أختي الغالي عبد القادر عبد الجبار الذي كان مرآتي التي أرى بها نفسي
إلى إخوتي وأخواتي الأعزاء وكل غالي على قلبي شاكرةً ومقدرةً تشجيعهم ومساندتهم
لي... إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذه الدراسة.

الشكر والتقدير

أستهل كلمة شكري وامتناني بحمد الله سبحانه الذي منّ علي باختيار بحث يحاول إيجاد حلول فعالة لمعضلة من المعضلات التي تواجه الأمة الصومالية.

ثم لا يسعني إلا أن أشكر زوجي الفاضل الكريم: عبد العزيز أحمد حسين الذي تفضل عليّ بالصبر والعون.

ولا يفوتني أن أشكر جميع أساتذتي الكرام الذين تتلمذت على أيديهم في الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وكان لهم جميعاً فضل النصح والتوجيه، وقد أفدت من نصائحهم القيمة في هذه الأطروحة.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لمسؤولي الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا رئاسة وإدارة وجميع العاملين فيها، وفي كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، قسم الفقه وأصوله خاصة. وأسأل المولى أن يجزي هؤلاء جميعاً أحسن الجزاء، وأرجو منهم أن يتجاوزوا عن أخطائي إن وجدت في الرسالة، فأنا لا أزال في طريق البحث العلمي، وبضاعتي قليلة. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

فهرس المحتويات

ب	ملخص البحث
ج	ملخص البحث بالإنجليزية
د	صفحة القبول
هـ	صفحة التصريح
و	صفحة الإقرار بحقوق الطبع
ز	الإهداء
ح	الشكر والتقدير

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام ١

١	مقدمة
٣	مشكلة البحث
٣	أسئلة البحث
٣	أهداف البحث
٤	أهمية البحث
٤	منهج البحث

الفصل الثاني: مفاهيم المال العام والخاص والغصب والدولة المركزية ١٢

١٢	المبحث الأول: مفهوم المال العام والخاص
١٢	المطلب الأول: مفهوم المال لُغَةً واصطلاحًا
١٦	المطلب الثاني: مفهوم المال العام والخاص في الفقه الإسلامي
١٧	المبحث الثاني: مفهوم الغصب وأركانه
١٩	المطلب الثاني: الألفاظ ذات الصلة
٢١	المطلب الثالث: ركن الغصب

المبحث الثالث: مفهوم الدولة المركزية الصومالية وسبب سقوطها	٢٢
المطلب الأول: مفهوم الدولة المركزية الصومالية	٢٣
المطلب الثاني: الخلفية الجغرافية والتاريخية للدولة المركزية الصومالية	٢٤
المطلب الثالث: أسباب سقوط الدولة المركزية الصومالية	٢٨
المبحث الرابع: خلفية تاريخية عن الحكومة الصومالية الفدرالية الحديثة	٣٩
المطلب الأول: مفهوم الدولة الفيدرالية	٤٠
المطلب الثاني: مبررات الفدرالية وملائمها في الصومال	٤٢
المطلب الثالث: إنطباع الشارع الصومالي تجاه الفدرالية	٤٦

الفصل الثالث: الأحكام الفقهيّة المتعلّقة بالمال العام والخاص والمال المغصوب ٥١

المبحث الأول: عناية الإسلام بالمال العام والخاص ومشروعيته وتنظيمه	٥١
المطلب الأول: عناية الإسلام بالمال ومظاهرها	٥١
المطلب الثاني: مشروعية المال العام والخاص	٥٤
المطلب الثالث: أثر حماية المال العام والخاص في أمن واستقرار المجتمع	٥٩
المبحث الثاني: حكم غصب الأموال المنقولة والثابتة في الفقه الإسلامي	٧٤
المطلب الأول: حكم الغصب وأدلته	٧٥
المطلب الثاني: أنواع الغصب وأحكامه	٧٨
المطلب الثالث: طرق إثبات الغصب	٨٢
المطلب الرابع: آثار الغصب	٩٣
المطلب الخامس: مسائل مشهورة في الغصب	٩٧

الفصل الرابع: آثار غصب الأموال العامة والخاصة في المجتمع الصومالي والتحديات

في إرجاعها والعقوبات على غصبها	١٠١
المبحث الأول: عوامل وآثار غصب الأموال العامة والخاصة في المجتمع الصومالي	١٠١
المطلب الأول: عوامل وآثار غصب الأراضي والعقارات في الصومال	١٠٢

المطلب الثاني: آثار غصب الأموال العامة والخاصة (الأراضي والعقارات) في	
المجتمع الصومالي.....	١٠٣
المبحث الثاني: العراقيل التي تواجهها الحكومة الفيدرالية الصومالية في إرجاع	
المال المغصوب لأصحابه.....	١٠٧
المطلب الأول: تحديات سياسية وأمنية.....	١٠٧
المطلب الثاني: تحديات اجتماعية.....	١٠٨
المطلب الثالث: تحديات إقليمية ودولية.....	١٠٩
المبحث الثالث: طبيعة قوانين الحكومة الفيدرالية الصومالية ومواءمتها مع	
أحكام الشريعة الإسلامية.....	١١١
المطلب الأول: طبيعة قوانين الحكومة الفيدرالية الصومالية.....	١١٢
المطلب الثاني: المراحل التي مر بها القضاء الصومالي ومواءمته مع الشريعة	
الإسلامية.....	١١٤
المبحث الرابع: دور الصلح والأعراف والتقاليد القبلية في حل النزاعات الخاصة	
في المال المغصوب.....	١٢٩
المطلب الأول: الصلح في نظر الشرع.....	١٣٠
المطلب الثاني: المفاهيم العرفية في مجتمع الدراسة.....	١٣٣
المبحث الخامس: تحليل تقارير لجنة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان في	
الصومال عن قضايا غصب الأموال.....	١٣٧
المطلب الأول: تحليل التقرير الأول.....	١٣٧
المطلب الثاني: تحليل التقرير الثاني.....	١٣٨
المبحث السادس: عقوبة التعدي وغصب الأموال العامة والخاصة في الفقه	
والنظام مع تطبيقات قضائية.....	١٤٠
المطلب الأول: عقوبة التعدي وغصب الأموال العامة والخاصة في الفقه... ..	١٤٠
المطلب الثاني: عقوبة التعدي وغصب الأموال العامة والخاصة في النظام	
الصومالي.....	١٤١

المطلب الثالث: تطبيقات قضائية في قضايا غصب الأموال ١٤٣

الفصل الخامس: الوسائل المناسبة الممكنة تطبيقها في المجتمع الصومالي لاسترجاع

المال المغصوب والحد من هذه الظاهرة..... ١٥٠

تمهيد: ١٥٠

المبحث الأول: الحلول السياسية ١٥٠

المطلب الأول: مفهوم السياسة ١٥١

المطلب الثاني: الحلول السياسية في مكافحة جريمة الغصب وإرجاع الحقوق

إلى أصحابها ١٥٣

المبحث الثاني: الحلول الاجتماعية..... ١٦٦

المطلب الأول: تفعيل دور العرف في حل النزاع وإرجاع الحقوق المالية إلى

أهلها ١٦٦

المطلب الثاني: تفعيل دور الفرد في إرجاع الحقوق المالية إلى أهلها..... ١٧١

المطلب الثالث: دور الإعلام في محاربة ظاهرة الغصب وإرجاع الحقوق

المالية إلى أهلها..... ١٧٢

المبحث الثالث: الحلول الدينية..... ١٧٣

المبحث الرابع: تحليل سؤال الاستبيان "نشر الوعي الديني حول مآسي غصب

الأموال، يخفف من انتشارها"..... ١٧٤

الخاتمة والنتائج والتوصيات..... ١٧٧

أولاً: النتائج ١٧٧

الملاحق ١٩١

المصادر والمراجع..... ١٩٧

١٩٧	أولاً: المراجع العربية.....
٢١٥	ثانياً: المراجع الأجنبية.....

الفصل الأول: خطة البحث وهيكله العام

مقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه. أما بعد!

فإن من أعظم ما غُصي الله به؛ التعدي على حقوق العباد، ذلك التعدي الذي لا يكفره ندم، ولا تمحوه توبة، ولا يستبدل به عمل صالح، ولا الشهادة في سبيل الله، ولا نزول آثاره وآثامه، كما أنه لا ينجي العبد من عهدة هذه الحقوق إلا بالبراءة منها، سواء كانت هذه الحقوق مادية أو معنوية؛ لأن مبنائها المشاحة وعدم السماح، ودوام المطالبة بها والإلحاح، ويعتبر المال من الحقوق المادية، ولأهميته في الإسلام عُدد من الضروريات الخمس التي أوجب الشارع حفظها. وفي ذلك يقول الإمام الشاطبي رحمه الله: "ومجموع الضروريات الخمس هي: حفظ الدين، والنفس، والنسل، والمال، والعقل".^١ والمال في الحقيقة هو لله سبحانه وتعالى، ومصدق ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِنَّ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [المائدة: ١٢٠]، فالإنسان ليس مالاً حقيقياً للمال؛ بل هو مستخلف فيه بنص القرآن الكريم، يقول الله تعالى: ﴿آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ [الحديد: ٧].

والمؤمن مستخلف في المال الذي ولّاه الله عليه، لذا فهو يتصرف فيه وفق ما شرعه الله سبحانه وتعالى، ولكونه مستخلفاً في المال لا تجوز نزعه منه دون مبرر، والإسلام حرم طرق التعدي كلها على أموال الآخرين؛ سواء كان ذلك بالاختلاس، أو الحرابة، أو السرقة، أو السطو، أو الغصب، أو غير ذلك من صور التعدي على المال، يقول تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جِزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [المائدة: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنْكُمْ وَلَا

^١ إبراهيم ابن موسى بن محمد اللخيمي الشاطبي الغرناطي أبو إسحاق، الموافقات، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، (الرياض: دار ابن عفان، ط ١١، ١٤١٧هـ/١٩٩٧م)، ج ٢، ص ٢٠.

تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴿النساء: ٢٩﴾، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ
أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا ۖ وَسَيَصْلَوْنَ سَعِيرًا﴾ [النساء: ١٠].

في حجة الوداع عن النبي ﷺ في خطبته: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم،
كحرمة يومكم هذا، في شهركم هذا، في بلدكم هذا»^٢. وفي رواية أخرى قوله ﷺ: «كل المسلم
على المسلم حرام، دمه وماله وعرضه»^٣.

كما أنه لم يُعلم في تاريخ الإسلام أن أخذ مال غني بغير رضاه وأعطى لفقير. لكن ثمة
عوامل تدفع الناس إلى الاعتداء على المال العام، منها الحروب؛ فبعد مرور عدة عقود على
اغتصاب الحقوق العامة والخاصة، من أموال منقولة وعقارات وأراضي، إثر سقوط الحكومة
المركزية في الصومال، وما تبع ذلك من الفوضى وانعدام الأمن، وتوقفت مؤسسات الدولة كلها
عن العمل، بل انهارت وخاصة مؤسسات القضاء، مع تعاقب المستولين على هذه الأموال
المغصوبة وتغييرهم، إلا أن الأمن والحياة الطبيعية بدأتا تعودان للصومال بالتدريج. وقد ظهرت
مشكلة كبيرة تكاد تززع كيان المجتمع الصومالي، وتهدد أمنه، ونسيجه الداخلي؛ إذ عاد
المهجرون منذ عقود إلى ديارهم، وأرادوا استرداد أموالهم المغصوبة من غاصبيها أو ممن توارثها أو
اشتراها منهم، واصطدموا معهم في ظل ضعف أجهزة العدالة في الدولة التي لم تستعد قوتها بعد.
فالقضاء ضعيف وقراراته لا تنفذ، في ظل وجود السلطة الكبيرة لقوة القبائل وسطوتها. ولأهمية
هذا الموضوع وما يترتب عليه من مخاطر وحقوق وواجبات في المجتمع المسلم، وبسبب جهل
الناس الأحكام المترتبة على الأموال المغصوبة، كان لابد من دراسة فقهية عميقة لموضوع التعدي
على الأموال العامة والخاصة، والتركيز على استرداد الأموال والعقارات وغيرها، وهذا ما سنتناوله
هذه الدراسة، لحاجة الدولة الصومالية لمثل هذه الدراسات، في ظل المشاكل الداخلية جراء
الحروب.

^٢ محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، (كتاب الحج، باب الخطبة أيام منى)، ج ٢، ص ٦٢٠، وانظر أيضًا مسلم
بن حجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، ١٩٩٩م)، (كتاب الأدب،
باب تحريم ظلم المسلم وخذله واحتقاره)، ج ٢، ص ١١٩٣.

^٣ ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، (كتاب العلم، باب قول النبي ﷺ «رب مبلغ أوعى من سامع»)،
ج ١، ص ١٢٣.

مشكلة البحث

وبناء على ما تقدم، فإنه يمكن القول؛ بأنه في ظل ضعف الحكومة الصومالية أمام قوة السلطة القبلية في المجتمع الصومالي، والمتمثل في ضعف قرارات قضائها وعدم نفاذها، يواجه الأهالي المغتصبة أموالهم أزمة ثقة في مرجعيات الأحكام التي تعتمد عليها هذه المحاكم في فصل النزاعات المتعلقة بالمال المغصوب، مما يخلق إشكالية نجاعة هذه القوانين ومدى توافقها مع التشريعات الإسلامية، وكذا فعاليتها في استرجاع الحقوق والأموال المغتصبة. مما يلزم الباحثة ببيان الأحكام الشرعية للأموال المغتصبة في دولة الصومال بعد سقوط حكومتها المركزية، مع اقتراح حلول تسهل العراقيين التي تواجهها الحكومة أمام هذا الوضع، والتي تشمل حلولاً سياسية واجتماعية وفقهية.

أسئلة البحث

الأسئلة التي يركز البحث على الإجابة عنها:

١. ما تعريف المفاهيم التالية: المال العام والخاص، والغصب، والدولة المركزية؟
٢. ما الأحكام الفقهية المتعلقة بالمال العام والخاص، و المال المغصوب؟
٣. ما آثار غصب الأموال العامة والخاصة في المجتمع الصومالي، وما العراقيين والتحديات التي تواجهها الحكومة الفدرالية في إرجاع المال المغصوب؟
٤. ما الأحكام القانونية المعتمدة من قبل المحاكم الصومالية في فصل النزاعات المتعلقة بالمال المغصوب؟
٥. ما الوسائل المناسبة التي يمكن تطبيقها في المجتمع الصومالي لاسترجاع المال المغصوب والحد من هذه الظاهرة؟

أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. تعريف المفاهيم التالية: المال العام والخاص، الغصب، الدولة المركزية.
٢. بيان الأحكام الفقهية المتعلقة بالمال العام والخاص، والمغصوب.

٣. عرض آثار غصب الأموال العامة والخاصة في المجتمع الصومالي، وبيان العراقيل والتحديات التي تواجهها الحكومة الفدرالية في إرجاع المال المغصوب.
٤. توضيح الأحكام القانونية التي تعتمد عليها المحاكم الصومالية في فصل النزاعات المتعلقة بالمال المغصوب.
٥. إيجاد وسائل تناسب الصومال لاسترجاع المال المغصوب والحد من انتشار النزاعات بسبب هذه الظاهرة في المجتمع الصومالي.

أهمية البحث

لقد الفت نظري إلى البحث في هذا الموضوع مايلي:

١. تفشي ظاهرة الاستيلاء على أموال الناس بالباطل في الصومال بسبب الحروب وسقوط الدولة.
٢. ضعف الوازع الديني في نفوس الغاصبين للأموال لانتشار الجهل بالأحكام الفقهية المتعلقة بالحقوق المالية.
٣. استجلاء الحكم الشرعي في قضية غصب أموال الناس والاستيلاء عليها بغير وجهحق، وكذلك بيان المآلات التي تؤول إليها تلك القضية.
٤. المساهمة في إيجاد العلاج الناجح للاعتداءات التي تحدث على المال بسبب الحرب وإرجاعها إلى أصحابها.

منهج البحث

لدراسة الموضوع سيعتمد البحث على المناهج التالية:

- ١- المنهج الاستقرائي: يستخدم المنهج الاستقرائي لجمع المادة العلمية المراد دراستها، وتتبع كتب الفقه الإسلامي والحديث والتفسير القديمة والمعاصرة منها لمعرفة الأحكام الشرعية المتعلقة بالأموال العامة والخاصة المغصوبة. فضلاً عن الاطلاع على الوثائق التي تثبت ملكية أصحاب العقارات المغصوبة، وعرض القضايا المتعلقة بالغصب المتقدم بها إلى المحاكم.

٢- المنهج التحليلي: ستعتمد الباحثة على المنهج التحليلي لمناقشة وتحليل الآراء الفقهية بموضوعية وحيادية ثم اختيار أقربها إلى الصواب اعتماداً على الأدلة النقلية والقواعد الأصولية والمقاصد الشرعية والقرائن التعضيدية.

٣- المنهج المقارن: يستخدم للمقارنة بين القوانين المطبقة في المحاكم الصومالية لاسترجاع المال المغصوب، وأحكام الشريعة الإسلامية في حلها لهذه المسألة.

٤- المنهج المسحي: اعتمدت الباحثة على هذا المنهج من أجل الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لموضوع الدراسة؛ وذلك من خلال توزيع استبانته على عينه من شيوخ القبائل والمثقفين والمتضررين من هذه الظاهرة في المجتمع الصومالي، ومن ثم تحليل تلك الآراء، والعمل على إيجاد الحلول المناسبة للحد من هذه الظاهرة.

الدراسات السابقة

إن الدراسات والأبحاث الحديثة المتعلقة بقضايا الاعتداء على المال العام والخاص من الناحية الشرعية، وخاصة جريمة الغصب متوافرة، والفقهاء القدامى بذلوا مجهوداً كبيراً في ذكر أحكام الغصب جمعاً ودراسة وتحليلاً، ولكن نجد هذه الدراسات عند أصحاب المذاهب الفقهية محصورة في ورقات وفي مسائل متفرقة من كتبهم. وفيما يتعلق بحدود هذا البحث لم أجد أي دراسة تناولت هذا الموضوع في الصومال، ولكن هناك دراسات قريبة منه تناولت بعض ما يحتويه هذا البحث من مفاهيم بشكل عام مثل أحكام الأموال العامة، وأحكام الغصب وغيرها من المفاهيم، وقد أمكن الاطلاع على مجموعة من هذه الأبحاث والكتب والتي منها على سبيل المثال:

كتاب "حرمة المال العام في الشريعة الإسلامية" ٤ ل: د. حسين حسين شحاته، ويدور هذا الكتاب حول بيان حرمة الاعتداء على المال في ضوء الشريعة الإسلامية، وعرض المنهج الإسلامي لحمايته ممن يتعدى عليه سواءً بالسرقة أو الاختلاس، أو الغصب، أو الغش، أو

^٤ حسين حسين شحاته، حرمة المال العام في الشريعة الإسلامية، (القاهرة: دار النشر للجامعات، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

التدليس، أو المقامرة وما في حكم ذلك، وتأصيل ذلك بأدلة من القرآن والسنة وأقوال الفقهاء ومن التطبيق في صدر الدولة الإسلامية. وركزت هذه الدراسة على المال العام؛ لأنه يخص الناس جميعاً بحسب قول الباحث. ومما توصل إليه الباحث من النتائج في هذا البحث أن الشريعة الإسلامية حرمت كل صور الاعتداء على المال العام بصوره عامة سواء كان مالا خاصاً أو عاماً، ووضعت الدراسة حدوداً وضوابطاً لو طبقت لحققت الحماية الفعالة للمال العام من أهمها:

حماية المال العام من خلال الالتزام بالقيم الإيمانية والأخلاقية والسلوك السوي والقدوة الحسنة، ومن خلال معرفة فقه التعامل معه وقد ذكر غيرها، كما توصل إلى أنه من حسنات الالتزام بالمنهج الإسلامي لحماية المال العام: تقليل فرص الاعتداء عليه من خلال المراقبة والمحاسبة الذاتية الواجب أن تكون في الراعي والرعية، وكذا ذكر غيرها من الحسنات ولكن نكتفي بهذا فقط. والمؤلف في كتابه هذا يريد حل مشكلة الاعتداء على الأموال العامة بشكل عام ويتناول فيه جميع صور الاعتداء عليه، أما بحثي فسوف يركز على صورة واحدة من صور الاعتداء ألا وهي الغصب لهذه الأموال. وقد أستفيد من هذا الكتاب من خلال النظر إلى كيفية حله المشكلة من طريق المنظور الإسلامي، وتطبيقه في غصب الأموال المنقولة وغير المنقولة في الصومال.

ومن الرسائل الجامعية رسالة دكتوراه بعنوان: "المال المأخوذ ظلماً وما يجب فيه في الفقه والنظام"^٥ لمؤلفه طارق بن محمد بن عبد الله الخويطر، تطرق فيه إلى الحديث عن المال وعرفه لغةً واصطلاحاً لأن الرسالة كلها ترجع إليه، وتحدث عن الظلم وفصل في تعريفه وأدلة تحريمه وحكمة تحريمه، كما أنه تناول السرقة والحراقة وذكر التعريفات والحكم والحكمة من التحريم والأركان وطرق الإثبات ثم ذكر العقوبة الشرعية المقدره لهاتين الجريمتين، ثم ساق الجرائم التي يختلف فيها شرط من شروط القطع أو القتل وهي جرائم الاختلاس والانتهاج والغصب والرشوة وجحد العارية وخيانة الأمانة وأخذ اللقطة وغيرها، وقد بين في بحثه أن عقوبة هذه الجرائم تعزيرية يقدرها ولي الأمر أو من ينوبه، ومما يميز بحثه أنه ذكر فيه القواعد الشرعية المستنبطة من

^٥ طارق بن محمد بن عبد الله الخويطر، المال المأخوذ ظلماً وما يجب فيه في الفقه والنظام، (الرياض: دار إشبيليا، ط ١، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م).

الكتاب والسنة التي تبين حكم أخذ الأموال ظلماً، وفي صور أخرى لم تذكر مثل الاختلاس والانتهاب وغيرها، وبهذا يمكن للباحثة أثناء تناولها لصور أخذ الأموال ظلماً أن تستفيد من هذه الدراسة، فيما يتعلق بالغضب في دولة الصومال.

وثمة بحث ماجستير للباحث محمد معلم أحمد بعنوان: "منهج الشريعة الإسلامية في مواجهة الحروب الأهلية" حاول الباحث من خلال هذه الدراسة بيان ماهية الحروب الأهلية وأسبابها، وبيان موقف الشريعة الإسلامية منها، ومنهجها في مواجهتها سواء فيما يتصل بالوقاية منها، أو فيما يتعلق بإيجاد العلاج الناجح لها بعد وقوعها، وكيفية معالجة الاعتداءات التي تحدث أثناءها مع التمثيل بحالة معاصرة لهذه الحروب التي ابتليت بها الأمة في هذا العصر وهي حالة المجتمع الصومالي. وفي نهاية الدراسة توصل الباحث إلى نتائج عدة منها على سبيل المثال: أن للشريعة الإسلامية منهجاً متميزاً وسياسة واضحة تجاه الحروب الأهلية والفتن، سواء فيما يتصل بالوقاية منها أو في معالجتها. وأسباب الفتن والحروب الأهلية في المجتمعات الإسلامية التي تعود إلى عوامل عدة، منها:

- ١- الابتعاد عن شرع الله وشيوع المعاصي في المجتمع.
- ٢- سوء الحالة المعيشية والاقتصادية للناس.
- ٣- الخلافات السياسية والصراع على السلطة
- ٤- التدخلات الخارجية. إن هذه الدراسة لا تتصل بموضوعي مباشرة ولكن فيها عناوين تطرق إليها الباحث مثل الاعتداءات التي حدثت خلال الحرب الأهلية في الصومال والتي هي لب موضوع بحثي وسوف أتطرق إليه إن شاء الله.

بحث تكميلي للماجستير، بعنوان: "أحكام الغضب وصوره المعاصرة في الفقه الإسلامي"^٧: جمعه عبد الله رباح ورش آغا، تناول فيه موضوع الغضب، وما يرتكز عليه جوهر

^٦ محمد معلم أحمد، منهج الشريعة الإسلامية في مواجهة الحروب الأهلية" دراسة تطبيقية على الحرب الأهلية في الصومال"، رسالة ماجستير، قسم العدالة الجنائية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

^٧ جمعه عبد الله رباح ورش آغا، أحكام الغضب وصوره المعاصرة في الفقه الإسلامي، رسالة ماجستير، قسم الفقه المقارن، كلية الشريعة والقانون، الجامعة الإسلامية، غزة، ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.

هذه الدراسة هو كيفية استرداد الأموال والعقارات وغيرها، وفق أحكام وتطبيقات الشريعة الإسلامية، وبسط الباحث ذكر آراء القدماء والمعاصرين من العلماء، وبين تطبيقها على واقع المسلمين المعاصر، و يوضح أيضاً الأضرار التي ترتبت على عدم تطبيق أحكام الغضب في المجتمع الفلسطيني، كما ناقش بعض المسائل الفقهية في وقتنا المعاصر المتعلقة بغضب الحقوق المعنوية كغضب أسماء الشركات والوظائف والمؤسسات وغيرها مع بيان حكم الغضب فيها. وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة تتلخص على النحو التالي: يعد الغضب لفظاً عاماً يشتمل على المنافع والأعيان، ولخطورة الغضب وآثاره السلبية الجمة على المجتمع حرّمته الشريعة الغراء. و أن أنواع الغضب بمجملها تنحصر في نوعين اثنين هما: الغضب المادي والمعنوي. كما أنه مهما تعدد تصور الغضب وأشكاله في كل عصر من العصور فإن الغضب يعد جريمة تستحق العقوبة الصارمة التي تناسبها في كل مكان وزمان. وتختلف هذه الدراسة عن دراسة هذا البحث بأنها تناولت موضوع أحكام الغضب في حدود الحقوق المعنوية المغصوبة في حين الدراسة الحالية ستتناول أحكام الغضب المادي من الأموال بشكل عام في دولة الصومال، وتستفيد الباحثه من هذه الدراسة في كيفية طرح الباحث للمسألة بما أنه قريب من موضوع هذه الدراسة.

ورقة بحثية^٨ في جامعة الخرطوم بعنوان "الأزمة الصومالية وأثرها على الأوضاع في القرن الأفريقي ١٩٩٢م-٢٠٠٧م" تشرح الورقة أسباب فشل سياديري في تصديده لبعض المشكلات التي واجهت الدولة خلال عام ١٩٦٩م، مما أدى إلى سقوطه وانحيار الدولة في عام ١٩٩٢م، وتتبع المساعي الإقليمية لدول القرن الإفريقي لحل الأزمة الصومالية لخطورة تداعياتها على دول أثيوبيا، وإرتريا، وكينيا، والسودان. كما تقف عند جهود الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن.

وقد خلصت صاحبة الورقة، إلى أنه على الرغم من المحاولات العديدة لمعالجة الأزمة الصومالية على مختلف الأصعدة العالمية والإقليمية والمحلية، لمتراوح الأزمة مكانها. وهذه الورقة لم تناقش مشاكل القضايا المطروحة في محاكم الدولة الصومالية المتعلقة بالمال المغصوب سواء العام

^٨محاسن عبد القادر حاج الصافي، الأزمة الصومالية وأثرها على الأوضاع في القرن الأفريقي ١٩٩٢م-٢٠٠٧م، (بحث مقدم للمؤتمر السنوي للدراسات العليا والأبحاث العلمية في خرطوم، ٢٠١٢ فبراير ٢٠-١٧).

منه والخاص، وهذا ما سوف تتداركه الباحثة في هذه الرسالة، كما سوف تعرض تلك القضايا، مع محاولة إيجاد الحلول المناسبة للحد منها.

كما أن هناك بحثاً مقدم للمؤتمر العربي التركي^٩ بعنوان: "إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية" وهذه الدراسة تسعى إلى رصد أهم الأحداث في الأزمة الصومالية منذ بدايتها إلى الوقت الراهن، لفهم طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع في الصومال، والتحديات التي تواجه الحكومة الجديدة في بناء مؤسسات الدولة، وتقديم بعض التوصيات التي من الممكن أن تسهم في طرح بعض الحلول للأزمة في الصومال. وقسمت الباحثة دراستها إلى ثلاثة محاور: المحور الأول: تطور الأزمة الصومالية وتأثير دول الجوار والقوى الإقليمية والدولية عليها، والمحور الثاني: أثر انهيار الدولة على المجتمع، والمحور الثالث: المجتمع والدولة في الصومال: القبلية وبناء الدولة. وللباحثة مجموعة من التوصيات أحببت أن تقدمها للصومال وأهله ونذكر هنا إحدى هذه التوصيات وهي: إن الرجوع إلى جذور الأزمة "السياسية والاجتماعية" أمر ضروري، فلا يمكن التوصل إلى حل توافقي للأزمة من دون توافق سياسي يسبق ذلك، ومن أجل الوصول إلى ذلك فلا بد من تحقيق العدالة الاجتماعية، وتحقيق المساواة القائمة على المواطنة. وتذكر الباحثة مثلاً وتقول: "في مرورنا في سوق بكارة في وسط مقديشو فقد ذكر لنا أحد التجار أن هناك عدم رضى من قبل التجار لقيام الحكومة بجمع الضرائب منهم، فرؤساء القبائل عادة ما يجمعونها، وعليه واجهت الحكومة رفضاً من بعض التجار والبائعين في تحصيل الضرائب فهم يرون أن زعيم القبيلة أجدر في الحصول على الأموال لأنه يوفر لهم الحماية التي تعجز الحكومة في توفيرها". وقد بين هذا البحث تطور الأزمة الصومالية وركز في الأزمة السياسية، ولم يتطرق إلى المشاكل الاجتماعية خاصة المالية منها، وهذا ما سوف أسلط الضوء عليه في بحثي.

^٩ سعيدة محمد عمر، إشكالية بناء الدولة في الصومال وأثر المتغيرات الإقليمية والدولية، (بحث مقدم للمؤتمر العربي التركي الثالث للعلوم الاجتماعية المنعقدة في جامعة إسطنبول، ٢٠١٣م).

وللباحث خالد الماجد^{١٠} كتاب بعنوان: "التصرف في المال العام حدود السلطة في حق الأمة". تدور فكرة البحث في بيان أنواع التصرفات الواقعة في المال العام؛ ما يُشرع منها وما لا يُشرع وقد قسم دراسته على قسمين تناول في القسم الأول "المتصرفون في المال العام" خصوصاً تصرف وليّ الأمر من جهة وتصرف الأفراد من جهة ثانية. أما في القسم الثاني "حماية المال العام" فقد ناقش الباحث في هذا الموضوع مسؤولية وليّ الأمر في حماية المال العام وتأمين أجهزة الرقابة ومشروعيتها، إضافة إلى حق الأمة في الرقابة على التصرف في المال العام. وقد توصل الباحث إلى نتائج عدة في بحثه نذكر المجلد منها وهي كالتالي: المال العام ملك المسلمين، ومصرفه مصالحهم العامة والخاصة، وينوبهم في التصرف فيه وليّ الأمر أو من ينيبه. واستثمار المال العام مشروع، وهو من التصرف الحسن. والجرائم التي تقع في المال العام؛ مثل السرقة والاختلاس والخيانة لكل منها حقيقتها التي تميّزها عن الأخرى، فلا يصح الخلط بينها. ومسؤولية حماية المال العام تتحمّلها الأمة جميعاً، وأعظمها مسؤولية وليّ الأمر. والرقابة على التصرف في المال العام؛ لإقرار التصرف الرشيد، ومنع التصرف الضار أو منع تكراره. وهناك نتائج أخرى كثيرة نكتفي بهذا القدر منها.

وما نلاحظه فيما سبق عرضه من هذا الكتاب أن الباحث يسعى لوضع ضمانات تكفل وقوع التصرف في المال العام على الوجه المشروع، وحمايته من الاستغلال واستخدامه في تكريس السلطات والفساد السياسي، وقد تناول الباحث هذا الموضوع بشكل نظري ولم يأت بأمثلة مطبقة في الواقع، ولذا سوف أتناول في بحثي بيان كيفية استرجاع المال العام والخاص في حال تعرضهما للغصب، ومعالجة هذه الظاهرة المنتشرة في الصومال، وقد استفيد من هذا الكتاب من خلال النظر في الحلول التي اقترحتها الباحثة خاصة في نقطة حماية المال العام وإضافة حلول أخرى إلى جانب تلك الحلول.

هذا، وبعد ذكر هذه الدراسات السابقة - حسب اطلاع الباحثة - يتضح أنه لا توجد دراسة متكاملة تناولت موضوع المال المغصوب في ظل سقوط الحكومة المركزية الصومالية، لمناقشة

^{١٠} خالد الماجد، التصرف في المال العام حدود السلطة في حق الأمة، كتاب أصله رسالة ماجستير، كلية الشريعة بالرياض، عام ١٤١٧هـ/١٩٩٦م، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، ط ١، ٢٠١٣).

هذه الظاهرة المسببة لنشر النزاعات بين أفراد المجتمع الصومالي، ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها وللحد منها، مما يفتح المجال للباحثة لإضافات جديدة في هذه المسألة.